

إِمْدَادُ الْعَابِدِ

بِمَا فِي مُقَدِّمَةِ [تَمَامِ الْمِنَّةِ] مِنْ قَوَاعِدِ

الحمد لله حقَّ حمده ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسوله وصحبه ، وآله ومن اهتدى بهديه ، وبعد :

فهذه بعض "القواعد الأساسية التي لا يستغني عن معرفتها من كان يعنيه أمر التفقه في السنّة" (1) أنقلها - بإيجازٍ وتصرفٍ يسيّر - لطالب العلم المبتدئ والمتنهي ، وقد ذكر هذه القواعد الأساسية المهمة والفوائد الحديثية الجمّة ؛ الإمام المحدث - بحق - محمد ناصر الدين الألباني - طيّب الله ثراه وأكرم مثواه - في مقدمة علمية هامة بين يدي تعليقاته (2) الماتعة على أحد "أحسن الكتب مما أُلّف في موضوعه، في حُسن تبويب، وسلاسة أسلوب..." (3) ؛ ألا وهو الكتاب الشّهير : (فقه السنّة) لصاحبه الشيخ سيّد سابق - رحمه الله - . هذا والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

أبو مقبل رضوان بن محمد



(1) تمام المنّة [ص 15]

(2) تمام المنّة في التعليق على "فقه السنّة" [الطبعة الثالثة للمكتبة الإسلامية بعمان - الأردن ، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية] ، وهي طبعة "مزيدة ومنقحة" - كما كُتب على غلافها - آنذاك - ، وقد قال الشيخ في مقدمتها [ص 9] : "من أجل ذلك ، فإني لما رأيت (فقه السنّة) جامدا هكذا على مر السنين كما وضعه المؤلف قبل نحو نصف قرن من الزمان ، مع تكرار طبعه مرات ومرات ، بدا لي أن أعيد النظر فيما عندي من (تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة) فنقحته ، وزدت فيه مسائل عدة ، وفوائد جمّة ، ذكرت أهمها في مطلع هذه الكلمة ، فكان ذلك من دواعي إعادة طبعه ونشره في ثوبه الجديد .."

(3) تمام المنّة [ص 15]

القاعدة الأولى :

رَدُّ الْحَدِيثِ الشَّاذِّ

اعلم أن من شروط الحديث الصحيح (1) أن لا يكون شاذاً، وهو :

- ما رواه الثقة المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، على ما هو المعتمد عند المحدثين . (2) ويكون الشذوذ في السند كما يكون في المتن .

وأوضح ذلك ابن الصلاح فقال :

"إذا انفرد الراوي بشيء نُظِرَ فيه :

- فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ أو أضبط؛ كان ما انفرد به شاذاً مردوداً.
- وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الرواي المنفرد:
- فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه: قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد به.
- وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به: كان انفرده خارماً له مُزَحَّجاً له عن حيز الصحيح.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال:

- فإن كان المنفرد به غير بعيد عن درجة الحافظ الضابط المقبول تفردته: استحسنا حديثه ذلك ولم نُحِطْهُ إلى قبيل الحديث الضعيف.
- وإن كان بعيداً من ذلك: رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المُنكَر.."

(1) تعريف الحديث الصحيح : " هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً، ففي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والشاذ، وما فيه علة قاذحة مما في روايته نوع جرح" [مقدمة ابن الصلاح، ص 8]

(2) [شرح النخبة لابن حجر، ص 103-104]

(3) [مقدمة ابن الصلاح، ص 86]

القاعدة الثانية :

ردُّ الحديثِ المضطربِ

- اعلم أن من علل الحديث الاضطراب، وقد قالوا (1) في وصف الحديث المضطرب :
- [الحديث المضطرب] هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالفٍ له .
- ويسمى الحديث مضطربا إذا تساوت الروايتان.
 - إذا ترجحت [إحدى الروايتين] بحيث لا تقاومها الأخرى؛ بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة : فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب، ولا له حكمه.
 - قد يقع الاضطراب في متن الحديث وقد يقع في الإسناد وقد يقع ذلك في راوٍ واحد، وقد يقع من رواية له جماعة
 - الاضطراب موجب ضعف الحديث، لإشعاره بأنه لم يضبط .

القاعدة الثالثة :

ردُّ الحديثِ المُدلسِ

اعلم أن التدليس أقسام ثلاثة :

1. **تدليس الإسناد** : وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موها أنه سمعه، وقد يكون بينهما واحد أو أكثر، ومن شأنه أنه لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان، ولا : حدثنا، وما أشبهها، وإنما يقول: قال فلان، أو: عن فلان.. ، ونحو ذلك من الصَّيغ الموهمة للسمع.

2. **تدليس الشُّيوخ** : وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتيه أو ينسبه أو يصفه لما لا يُعرف به كي لا يُعرف.

3. **تدليس التسوية** : وهو أن يجيء المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة، وقد سمعه ذلك الثقة من شيخ ضعيف، وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن الشيخ الثقة. فيعمد المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، كالعننة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل، ولذلك كان شرُّ أقسام التدليس، ويتلوه الأول ثم الثاني . (1)

- حكم من ثبت عنه التدليس : إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث — وهو الأصح — ، وبعضهم لا يقبل حديثه مطلقاً .

القاعدة الرابعة :

ردُّ حَدِيثِ الْمَجْهُولِ

اعلم أن المجحول عند أصحاب الحديث هو:

- كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه به العلماء.
- **مجحول العين:** ممن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد. (1)
- **وترتفع** هذه الجهالة برواية اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، لكن حكم العدالة لا تثبت له بروايتهما.
- **مجحول الحال:** هو الذي روى عنه اثنان فصاعدا ولم يُوثَّق. (2)
- **ترتفع** جهالة الحال بتوثيق إمام معتمد في توثيقه.

(1) [شرح النخبة، ص 18]

(2) [من كلام الحافظ ابن حجر]

القاعدة الخامسة:

عَدَمُ الْاعْتِمَادِ عَلَى تَوْثِيقِ ابْنِ حَبَّانٍ

- شَدَّ ابن حبان عن الجمهور بِقَبُولِهِ حديثَ المجهول، وإيراده له في "صحيحه". (1)
- يرى ابن حبان أنه "لا يجوز تعديل من كان منكر الحديث - على قلته - ؛ إلا بعد السَّبر. ويرى أن من روى المناكير ووافق الثقات في الأخبار؛ عدل مقبول الرواية، كما يرى أن المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء متروكون على الأحوال كلها". (2)
- الجهالة العينية عند ابن حبان - وحدها - ليست جرحاً .
- ترتفع جهالة العين عند ابن حبان برواية واحد ولو كان ضعيفاً أو مجهولاً.
- ينبغي التنبيه إلى أن "توثيق ابن حبان بمجرد ذكره في كتابه من أدنى درجات التوثيق". (3)
- لا يُوثَّقُ المحقِّقون من المحدثين (كالذهبي والعسقلاني وغيرهما) من تفرَّد ابن حبان بتوثيقه.
- يجب أن يُتلقَى توثيق ابن حبان بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين.
- تنبيه : الحذر والتحفظ من توثيق ابن حبان ليس على إطلاقه. (4) ومثاله: من وثَّقه ابن حبان وقد روى عنه جمع من الثقات ، ولم يأت بما ينكر عليه؛ فهو صدوق يحتج به.

(1) "وهذا مسلك ابن حبان في (كتاب الثقات) الذي ألَّفه؛ فإنه يذكر خلقاً نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره" [الحافظ ابن حجر ، لسان الميزان]

(2) [الضعفاء ، ص 192-193]

(3) [الصارم المنكي لابن عبد الهادي، ص 92 - 93]

(4) قلت: قال المعلمي في [التنكيل، ج 2 ص 451] : "والتحقيق أن توثيقه (ابن حبان) على درجات: الأولى: أن يصرح به كأن يقول "كان متقناً" أو "مستقيم الحديث" أو نحو ذلك. الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم. الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة. الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه عرف ذلك الرجل معرفة جيدة. الخامسة: ما دون ذلك؛ فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل والله أعلم"

القاعدة السادسة :

قَوْلُهُمْ : "رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ" ، لَيْسَ تَصَحِيحاً لِلْحَدِيثِ

- قول بعض المحدثين : "رجاله رجال الصَّحِيح" لا يعني - بالضرورة - أن الحديث صحيح الإسناد ، لأن هذا يُثَبِّتُ عدالة الرِّجَال لا سلامة السَّنَد من العلل (كالتدليس والشذوذ والاضطراب) .
- وإن سَلِمَ هذا الحديث من العلل، لا يكون - مع ذلك - صحيحاً ؛ لأنه قد يكون في السند رجل من رجال الصَّحِيح ولكن لم يحتج به، وإنما أخرج له استشهاداً أو مقروناً بغيره لضعفٍ في حفظه ، أو لتفرد ابن حبان بتوثيقه ، ونحو ذلك .

القاعدة السابعة :

سُكُوتُ أَبِي دَاوُدَ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ

اشتهر عن أبي داود قوله في حقّ كتابه "السنن" : "ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح".

فاختلف العلماء في فهم مراده من قوله "صالح" فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه:

- حسن يحتج به .

وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك، فيشمل ما يحتج به، وما يستشهد به، وهو:

- الضعيف الذي لم يشتد ضعفه؛ وهو الصَّواب. (1) وهذا مارجحه المحققون أمثال: ابن منده، والذهبي، وابن عبد الهادي، وابن كثير.

(1) "يتضح ذلك في قول أبي داود : " وما فيها وهن شديد بينته " ؛ فإنه يدل بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لابينه، فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه حسناً عنده ، ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها، وهي مما سكت عليها أبو داود، حتى أن النووي يقول في بعضها : " وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر " [تمام المنة، ص

القاعدة الثامنة :

رُمُوزُ السِّيَوطِيّ فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" لَا يُوثَقُ بِهَا

الأسباب التي تحول دون الاعتماد على رموز السيوطي :

- طرء التحريف على رموزه من النسخ، فكثيرا ما تختلف رموزه عن ما ينقله شارحه المناوي عن السيوطي نفسه، وهو إنما ينقل عن "الجامع" بخط مؤلفه - كما صرَّح بذلك-. (1)
- أن السيوطي معروف بتساهله في التصحيح والتضعيف، فالأحاديث التي صححها أو حسَّنها فيه؛ قسم كبير منها رَدَّها المناوي، وهي تبلغ المئات أو أكثر، وكذلك وقع فيه أحاديث كثيرة موضوعة. (2)

(1) "يقول المناوي في أوائل شرحه على "الجامع" ما نصه : "وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرَّمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس ((صاد وحاء وضاد))، فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النسخ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض كما رأيته بخطه"

(2) "ثم يسر الله تعالى فجعلت ((الجامع الصغير وزيادته)) المسمى بـ ((الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير)) قسمين : ((صحيح الجامع)) و ((ضعيف الجامع)) وعدد أحاديث هذا (6469) حديثاً، والموضوع منها (980) حديثاً على وجه التقريب، وهو مطبوع كالصحيح، والحمد لله تعالى". [تمام المنة، ص 29]

القاعدة التاسعة:

سُكُوتُ الْمُنْذِرِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ فِي "التَّرْغِيبِ" لَيْسَ تَقْوِيَةً لَهُ

يُصَدَّرُ الْمُنْذِرِيُّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ وَمَقَارِبَهُمَا، وَالْمُرْسَلَ وَالْمَنْقُطَ وَالْمَعْضَلَ، أَوْ مَا كَانَ فِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ مَبْهُمٍ، أَوْ ضَعِيفٍ وَثِقٍ، أَوْ ثِقَةٍ ضَعْفٍ وَبَقِيَّةَ رِوَاةِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٍ، أَوْ فِيهِمْ كَلَامٌ لَا يَضُرُّ، أَوْ رَوَى مَرْفُوعًا وَالصَّحِيحَ وَقَفَهُ، أَوْ مُتَصِلًا وَالصَّحِيحَ إِرسَالَهُ، أَوْ كَانَ إِسْنَادُهُ ضَعِيفًا لَكِنْ صَحَّحَهُ أَوْ حَسَّنَهُ بَعْضٌ مِنْ خَرَّجَهُ .. ؛ بِلَفْظَةِ: "عَنْ"، ثُمَّ يَشِيرُ إِلَى عِلَّتِهِ.

أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ قِيلٍ فِيهِ: "وَضَّاعٌ" أَوْ "كَذَّابٌ" أَوْ "مَجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ" أَوْ "هَالِكٌ" أَوْ "مَتَّهِمٌ" أَوْ "ذَاهِبٌ الْحَدِيثُ" أَوْ "سَاقِطٌ" أَوْ "ضَعِيفٌ جَدًّا" أَوْ كَذَا .. الْخ ؛ صَدَّرَهُ بِلَفْظِ: "رُؤْيٍ". وَلَا يَذْكُرُ ذَلِكَ الرَّاوي وَلَا مَا قِيلَ فِيهِ الْبَتَّة. (1)

• وَعَلَيْهِ : فَيَكُونُ لِلْإِسْنَادِ الضَّعِيفِ فِي "التَّرْغِيبِ" لِلْمُنْذِرِيِّ عِلَامَتَانِ:

- تَصْدِيرُهُ بِلَفْظِ: "رُؤْيٍ".
- وَإِهْمَالُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي آخِرِهِ.

القاعدة العاشرة:

تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ بِكَثْرَةِ الطُّرُقِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ

- إذا جاء الحديث من طُرق متعددة فإنه يتقوى بها، ويصير حجة، وإن كان كل طريق منها على انفراده ضعيفا، وذلك بشرط :
- أن يكون ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئا من سوء حفظهم، لا من تهمه في صدقهم أو دينهم، وإلا فإنه لا يتقوى مهما كثرت طرقه .
- فلا بد لمن أراد تقوية الحديث لكثرة طرقه أن يقف على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها.

القاعدة الحادية عشرة:

لَا يَجُوزُ ذِكْرُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ إِلَّا مَعَ بَيَانِ ضَعْفِهِ.

يعود سبب رواية الأحاديث المنسوبة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - دون التنبيه على الضعيفة منها إلى:

- جهل كثير من المعاصرين بالسنة.

- الكسل عن الرجوع إلى كتب المتخصصين في السنة.

وبعض هؤلاء (المتخصصين) يتساهلون في ذلك في أحاديث فضائل الأعمال خاصة!

"وهذا عند المحققين من أهل الحديث وعند علماء الأصول والفقهاء خطأ، بل ينبغي أن يُبيّن أمره إن عُلم، وإلا دخل تحت الوعيد في قوله - صلى الله عليه وسلم -: "من حدّث عني بحديثٍ يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" رواه مسلم (1).

واعلم أن من يفعل ذلك أحد رجلين:

- إمّا أن يعرف ضعف تلك الأحاديث ولا ينبه على ضعفها، فهو غاش للمسلمين، وداخل حتما في الوعيد المذكور. (2)

- وإمّا أن لا يعرف ضعفها فهو آثم أيضا لإقدامه على نسبتها إليه - صلى الله عليه وسلم - دون علم، وقد قال - صلى الله عليه وسلم -: "كفى بالمرء كذبا أن يُحدّث بكل ما سمع" رواه مسلم، فله حظٌّ من إثم الكاذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، لأنه قد أشار أن كل من حدّث بكل ما سمعه - ومثله من كتبه - أنه واقع في الكذب عليه لا محالة. فكان بسبب ذلك أحد الكاذبين. الأول: الذي افتراه، والآخر: هذا الذي نشره.

(1) [الباعث على انكار البدع والحوادث لأبي شامة، ص 54]

(2) "في هذا الخبر دليل على أن المحدث إذا روى ما لم يصحّ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مما تقول عليه وهو يعلم ذلك يكون كأحد الكاذبين، على أن ظاهر الخبر ما هو أشدّ ، قال - صلى الله عليه وسلم - "من روى عني حديثا وهو يرى أنه كذب... - " ولم يقول: إنه يتيقن أنه كذب - فكل شاكٍّ فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر" [الضعفاء لابن حبان، 1\7-8]

القاعدة الثانية عشرة:

تَرْكُ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ

لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في الأحكام ولا في الفضائل، وذلك لأمر :

- الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح، ولا يجوز العمل به اتفاقاً، فمن أخرج من ذلك العمل بالحديث الضعيف في الفضائل لا بد أن يأتي بدليل، وهيهات!
- يَجُزُّ هذا القولُ المخالفينَ إلى تعدي دائرة الفضائل إلى القول به في الأحكام الشرعية، بل والعقائد أيضاً !
- يُفْهَمُ من قولهم "فضائل الأعمال" أي الأعمال التي ثَبَّتَتْ مشروعيتها بما تقوم الحُجَّةُ به شرعاً، ويكون معه حديث ضعيف، يُسَمَّى أجراً خاصاً لمن عمل به، ففي هذا يعمل به في فضائل الأعمال، لأنه ليس في تشريع ذلك العمل، وإنما بيان فضل خاصٍ يرجى أن يناله العامل به، وعلى هذا فالعمل به جائز إن ثبتت مشروعية العمل الذي فيه بغيره مما تقوم به الحجة.

شروط جواز العمل بالضعيف في فضائل الأعمال (لمن رأى الجواز) :

- أن لا يكون موضوعاً.
- أن يعرف العامل به كونه ضعيفاً.
- أن لا يشهر العمل به.

القاعدة الثالثة عشرة:

لَا يُقَالُ فِي الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ: "قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" أَوْ: "وَرَدَ عَنْهُ"

إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أَوْ: فعل، أَوْ: أمر، أَوْ: نهي، أَوْ: حكم، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم. وإنما يقال في هذا كله: رُوِيَ عَنْهُ، أَوْ نُقِلَ، أَوْ حُكِيَ عَنْهُ،.. أَوْ يُذَكَّرُ، أَوْ يُحْكَى، وما أشبه ذلك من صيغ التمرّض. (1)

فصيغ الجزم موضوعة لـ:

- الصحيح.
- الحسن.

وصيغ التمرّض لما سواهما .

تنبيه : لا بد من التصريح في هذا العصر - الذي قلَّ فيه المشتغلون بالسنة - بصحة الحديث أو ضعفه دفعاً للإيهام، لأن هذا الاصطلاح لا يعرفه أكثر الناس.

القاعدة الرابعة عشرة:

وَجُوبُ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ أَحَدٌ

"إن عمر بن الخطَّاب -رضي الله عنه- قضى في الإبهام بخمس عشرة، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل" صاروا إليه، وقال: ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم -والله أعلم- حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (1)

وفي الحديث دلالتان:

الأولى : قبول الخبر.

الثانية : قبول الخبر في الوقت الذي يثبت فيه، وإن لم يمض أحد من الأئمة بمثل هذا الخبر الذي قبلوا.

- وعليه فإن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده.

القاعدة الخامسة عشرة:

أَمْرُ الشَّارِعِ لِلْوَاحِدِ أَمْرٌ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ

اختلف علماء الأصول فيما إذا خاطب الشارع الحكيم فردا من الأمة أو حكم عليه بحكم، فقالوا:

- الحكم عام في الأمة إلا إذا قام دليل التخصيص.

- الحكم خاص بالمخاطب.

والحق الأول وهو ما رجَّحه الشوكاني وغير واحد من المحققين.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم.